الأمم المتحدة

A/74/493

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الفقر المدقع وحقوق الإنسان*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، فيليب ألستون، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٥.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد لتضمينه أحدث التطورات.

19-17564 (A) 291019 311019

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

موجز

دولة الرفاه الرقمي هي حقيقة ماثلة بالفعل أو واقع آخذ في النشـــوء في العديد من البلدان عبر أرجاء المعمورة. وتعتمد أنظمة الحماية والمســـاعدة الاجتماعية في هذه الدول بشـــكل متزايد على البيانات والتكنولوجيات الرقمية التي يتم اسـتخدامها في التشـغيل الآلي والتنبؤ وتحديد الهوية والمراقبة والكشـــف والاســـتهداف والعقاب. ويعترف هذا التقرير بعوامل الجذب الشـــديد التي تدفع الحكومات إلى التحرك في هذا الاتجاه، لكنه يبرز الخطر الجســـيم الكامن في الانزلاق دون وعي إلى واقع مرير يحدثه الرفاه الرقمي. ويرى أن شـركات التكنولوجيا العملاقة تنشـط في منطقة تكاد تخلو من حقوق الإنسـان، وأن هذا الأمر يثير مشـــكلة خاصـــة عندما يضـــطلع القطاع الخاص بدور قيادي في تصـــميم وتشـــييد بل وتشـــغيل أجزاء كبيرة من دولة الرفاه الرقمي. ويوصـــي التقرير بأن تكون نقطة الانطلاق هي النظر في كيفية تحويل ميزانيات الرعاية الاجتماعية من خلال التكنولوجيا لضمان مستوى معيشة أعلى للفئات الضـــعيفة والمحرومة، بدلاً من الانشـــغال بهواجس تتعلق بالغش، والوفورات في التكاليف، والجزاءات، وتعريفات الكفاءة المحددة باتجاه الأسواق.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – استخدامات التكنولوجيات الرقمية في دولة الرفاه ٦

ألف – التحقق من الهوية ٦

بـاء – تقييم الأهلية ١٠

جيم – حساب ومدفوعات مزايا الرعاية الاجتماعية ١١

دال – منع الغش وكشفه ١١

هاء – تحديد درجات المخاطر وتصنيف الاحتياجات ١٢

واو – التواصل بين السلطات المعنية بالرفاه والجهات المستفيدة ١٣

ثالثا – تسخير التكنولوجيات الرقمية للحماية الاجتماعية ١٤

ألف – أخذ حقوق الإنسان على محمل الجد ووضع القواعد التنظيمية بناء على ذلك ١٥

بـاء – كفالة المشروعية والشفافية ١٧

جيم – تعزيز المساواة الرقمية ١٧

دال – حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دولة الرفاه الرقمي ١٩

هاء – حماية الحقوق المدنية والسياسية في دولة الرفاه الرقمي ٢١

واو – مقاومة حتمية مستقبل رقمي فحسب ٢٣

زاي – دور القطاع الخاص ٢٤

حاء – آليات المساءلة ٢٥

رابعا – الاستنتاجات ٢٥

أولا – مقدمة[١]

١ – إن عصر الحوكمة الرقمية زاحف باتجاهنا. فقد أصبحت القاعدة في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط هي التصويت الإلكتروني، وعمليات المراقبة والرقابة المعتمدة على التكنولوجيا، بطرق من بينها برامج التعرف على الوجه، وأعمال الشرطة القائمة على التنبؤ استنادا إلى خوارزميات، ورقمنة أنظمة العدالة والهجرة، وتقديم الإقرارات والمدفوعات الضريبية عبر الإنترنت، والعديد من أشكال التفاعلات الإلكترونية الأخرى بين المواطنين والحكومة بمستوياتها المختلفة. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، تضع النظم الوطنية لتحديد الهوية المميّزة بناءً على البيانات البيومترية الأسس اللازمة لإحداث تطورات مماثلة، خاصة في أنظمة توفير الحماية الاجتماعية، أو ''الرفاه''، على سبيل الاختصار[٢].

٢ – ومن الثابت أن توفير الرعاية الاجتماعية المحسنة، إلى جانب تعزيز الأمن، هو أحد الأهداف الرئيسية التي يستشهد بها لتبرير التحولات المجتمعية العميقة والنفقات الهائلة التي تساهم في نقل جميع السكان في بلد ما ليس فقط إلى نظام وطني واحد لبطاقات الهوية البيومترية ولكن أيضًا إلى أنظمة مركزية مرتبطة توفر مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية والسلع التي تتراوح بين الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وتوفير الخدمات الخاصة للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات.

٣ – وتمخض ذلك عن ظهور ''دولة الرفاه الرقمي'' في العديد من البلدان عبر أرجاء المعمورة[٣]. وفي هذه البلدان، تعتمد أنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية بشكل متزايد على البيانات والتكنولوجيات الرقمية التي يتم استخدامها في التشغيل الآلي والتنبؤ وتحديد الهوية والمراقبة والكشف والاستهداف والعقاب. ويشار إلى هذه العملية عادة باسم ''التحول الرقمي''، ولكن لا ينبغي أن نسمح لهذا المصطلح المحايد إلى حد ما بإخفاء الطابع الثوري الذي يتسم به العديد من هذه الابتكارات وتحركه دوافع سياسية. لقد تنبأ المعلقون بمستقبل ''تستطيع فيه الأجهزة الحكومية إصدار القوانين بكفاءة باستخدام الروبوت''[٤]، ومن الواضح أن ثمة أشكالًا جديدة من الحوكمة في طريقها إلى النشوء تعتمد بشكل كبير على معالجة كميات هائلة من البيانات الرقمية المستمدة من جميع المصادر المتاحة، وتستخدم التحليلات التنبؤية للتكهن بالمخاطر، وتضفي الطابع الآلي على عملية صنع القرار، وتسحب السلطة التقديرية من صناع القرار البشريين. وفي عالم مثل هذا، يصبح المواطنون أكثر انكشافا أمام حكوماتهم، وليس العكس[٥].

---

(١) تم إعداد هذا التقرير بالتعاون الوثيق مع كريستيان فان فين، مدير مشروع دول الرفاه الرقمي وحقوق الإنسان، في كلية الحقوق بجامعة نيويورك.

(٢) بينما يتم استخدام مصطلح ''الرفاه'' في كثير من الأحيان كمصطلح ازدرائي، فإنه يستخدم بمعنى إيجابي في هذا التقرير وهو مرادف لهدف الحماية الاجتماعية كما هو مبين في مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والنهج المماثلة. انظر David Garland, *The Welfare State: A Very Short Introduction* (Oxford, Oxford University Press, 2016).

(٣) Philip Alston and Christiaan van Veen, "How Britain's welfare state has been taken over by shadowy tech consultants", *Guardian*, 27 June 2019.

(٤) Cary Coglianese and David Lehr, "Regulating by robot: administrative decision making in the machine-learning era", *Georgetown Law Journal*, vol. 105, No. 5 (July 2017), p. 1147.

(٥) انظر وصف فوكو للنظم ذات النظرة الشاملة التي ''يُرى فيها الخاضعون للمراقبة دون أن يروا أحدا على الإطلاق'' (Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (New York, Pantheon Books, 1977), p. 202).

٤ - ويمثل الرفاه مدخلا مغرياً ليس فقط لأنه يستحوذ على حصة كبيرة من الميزانية الوطنية أو يؤثر على نسبة كبيرة من السكان ولكن لأنه يتيح تصوير الرقمنة بوصفها مبادرة محمودة بالأساس. وهكذا، تعلن الاستراتيجية الرقمية لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، أنه يراد بها إحداث تحول في العلاقة بين المواطنين والدولة، ووضع المزيد من السلطة في أيدي المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم بدرجة أكبر. وتشمل القيم الأساسية لهيئة تحديد الهوية المميّزة في الهند تيسير الحوكمة الرشيدة والنزاهة وبناء أمة حاضنة للجميع واتباع نهج تعاوني والتميز في تقديم الخدمات والشفافية والانفتاح.

٥ - وبعبارة أخرى، يتم الترويج لتبني مفهوم دولة الرفاه الرقمي بوصفه عملاً يقوم على الإيثار ونبل المقاصد ويهدف إلى ضمان استفادة المواطنين من التكنولوجيات الجديدة، وزيادة كفاءة الحوكمة، والتمتع بمستويات أعلى من الرعاية الاجتماعية. بيد أن رقمنة أنظمة الرعاية الاجتماعية كانت مصحوبةً في كثير من الأحيان بتخفيضات هائلة في الميزانية الإجمالية للرعاية الاجتماعية، وتقليص مجموعة المستفيدين، وإلغاء بعض الخدمات، واستحداث أشكال مرهقة وتدخلية من الشروط، والسعي إلى تحقيق أهداف التعديل السلوكي، وفرض أنظمة جزاءات أقوى، وقلب تام للمفهوم السائد بأن الدولة يجب أن تكون مسؤولة أمام الفرد.

٦ - ويروج لهذه النتائج الأخرى باسم الكفاءة والاستهداف، وتحفيز العمل، واستئصال شأفة الاحتيال، وتعزيز المسؤولية، وتشجيع الاستقلال الفردي، وتلبية متطلبات تصحيح أوضاع المالية العامة. ومن خلال الاحتجاج بعبارات مشحونة أيديولوجياً في كثير من الأحيان، يتم دمج السياسات الاقتصادية المستمدة من الليبرالية الجديدة بسلاسة في ما يتم تقديمه على أنه أحدث صيحة في عالم إصلاحات الرعاية الاجتماعية، التي بدورها يتم تسهيلها وتبريرها وحمايتها من خلال التكنولوجيات الرقمية الجديدة. وبالرغم من أن هذه التكنولوجيات تقدم على أنها ''علمية'' ومحايدة، فإنها يمكن أن تعكس قيما وافتراضات بعيدة كل البعد عن مبادئ حقوق الإنسان وقد تتناقض معها. وبالإضافة إلى ذلك، فبسبب ما يعاني منه العديد من متلقي الرعاية الاجتماعية من حرمان وعجز نسبيين، تُفرض شروط ومطالب وأشكال من التدخل لم يكن ليتم قبولها قط لو تم تجريبها بدلا من ذلك في برامج تطبق على من هم أكثر ثراء من أفراد المجتمع.

٧ - ورغم ما تنطوي عليه هذه المسائل من مخاطر هائلة لا تهدد ملايين الأفراد فحسب وإنما تهدد المجتمعات ككل، فإنها لم تحظ سوى باهتمام ضئيل للغاية، باستثناء بعض الحالات البارزة[٦]. وكانت الشواغل الرسمية المتعلقة بالكفاءة والوفورات في الميزانية وكشف الغش عوامل موجهة لأوساط التكنولوجيا السائدة. ويميل العاملون في أوساط الرعاية الاجتماعية إلى رؤية الأبعاد التكنولوجية منفصلة عن التطورات السياساتية، بدلاً من الربط بينها كوحدة متكاملة. وعلى النقيض من ذلك، يركز العاملون في أوساط حقوق الإنسان المعنيون بالتكنولوجيا تركيزا مفهومة أسبابه على شواغل من قبيل ظهور دولة المراقبة،

(٦) للاطلاع على أبحاث رائدة بشأن تأثير التكنولوجيات الرقمية على دولة الرفاه في الولايات المتحدة، وخاصة على أشد الأشخاص فقرا في النظام، انظر Virginia Eubanks, *Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor* (New York, St Martin's Press, 2018). انظر أيضا Cathy O'Neil, *Weapons of Math Destruction* (New York, Crown, 2016)؛ و Khiara Bridges, *The Poverty of Privacy Rights* (Stanford, California, Stanford University Press, 2017).

وتقويض الخصوصية وما ينطوي عليه من احتمالات تدميرية، والأثر التمييزي الشديد للعديد من الخوارزميات، وعواقب نظام رأسمالية المراقبة الآخذ في النشوء.

٨ - بيد أن خطر الانزلاق إلى واقع رقمي مرير هو خطر شديد للغاية في سياق انبلاج دولة الرفاه الرقمي. ويهدف هذا التقرير إلى تصحيح الخلل الناشئ عن إهمال هذه القضايا حتى الآن من خلال تقديم وصف ممنهج للطرق التي تستخدم بها التكنولوجيات الرقمية في دولة الرفاه وآثارها على حقوق الإنسان. ويختتم التقرير بالدعوة إلى تنظيم التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لضمان الامتثال لحقوق الإنسان، ومن أجل إعادة النظر في الطرق الإيجابية التي يمكن من خلالها أن تكون دولة الرفاه الرقمي قوة تعمل لتحسين نظم الحماية الاجتماعية إلى حد كبير.

٩ - ويعتمد التقرير بصورة جزئية على تقريري المقرر الخاص بشأن زيارات تم القيام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧ (A/HRC/38/33/Add.1) والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٨ (A/HRC/41/39/Add.1) اللذين لفتا الانتباه إلى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية في أنظمة الحماية الاجتماعية. وفي مرحلة إعداد هذا التقرير، تشاور المقرر الخاص مع ممثلي عدد من جماعات الحقوق الرقمية المختلفة وكبار العلماء وجهات أخرى صاحبة مصلحة، وكان ذلك في البداية خلال اجتماع استضافه صندوق الحرية الرقمية في برلين في شباط/فبراير ٢٠١٩، ثم في اجتماع آخر عقد برعاية مركز سياسة تكنولوجيا المعلومات في جامعة برينستون، الولايات المتحدة، في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت دعوة رسمية لتقديم مساهمات عن ورود حوالي ٦٠ مساهمة من ٢٢ حكومة ومن منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية ومن الأفراد في ٣٤ بلدا[٧]. ونظرا لاستحالة تغطية هذه الإسهامات الثرية والمستفيضة في عجالة هذا التقرير، فقد أتاح المقرر الخاص إمكانية الاطلاع عليها إلكترونيا[٨] وسيواصل تحليلها في سياق عمل فريقه الجاري بشأن دولة الرفاه الرقمي[٩].

ثانيا - استخدامات التكنولوجيات الرقمية في دولة الرفاه

١٠ - من الإسهامات الكثيرة التي وردت، واستنادا إلى مختلف دراسات الحالة التي تناولتها الأدبيات، من الممكن التمييز بين سبل متنوعة، ومراحل مختلفة في سياق الرفاه، جرى فيها استخدام الابتكار الرقمي على النحو الأبرز.

ألف - التحقق من الهوية

١١ - ترمي الغاية ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة إلى إنشاء الهوية القانونية لكل شخص، بوسائل من بينها تسجيل الميلاد، بحلول عام ٢٠٣٠. وتُشكِّل الهوية القابلة للتحقق منها ضرورة لطلب المزايا، وإثبات الاستحقاقات، وتلقي المزايا، والطعن في رفض منحها. وبالنسبة للحكومة أو لغيرها

(٧) الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبولندا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والسنغال، وسويسرا، وشيلي، وعمان، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، ولبنان، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، واليونان.

(٨) www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/SubmissionsGADigitalTechnology.aspx.

(٩) https://chrgj.org/people/christiaan-van-veen/.

من مقدمي الإعانة، تحول تلك الهوية دون الازدواجية والغش، وتُيسِّر الاستهداف الدقيق، وتعزز الكفاءة. وجرت العادة على استخدام الوثائق الورقية و/أو البلاستيكية في الاستمارات مثل شهادات الميلاد وبطاقات الهوية وجوازات السفر. وتعمل هذه النظم بشكل معقول في أغلب بلدان الشمال، رغم أن ٢١ مليون بالغ في الولايات المتحدة ليست لديهم بطاقات هوية مزودة بالصور[١٠]. وفي بلدان الجنوب، يفتقر ٥٠٢ مليون شخص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣٥٧ مليون شخص في جنوب آسيا إلى وثائق تحديد الهوية الرسمية[١١]. وفي ليبريا، على سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة تسجيل المواليد ٥ في المائة ولم يجر العمل ببطاقات الهوية الوطنية حتى عام ٢٠١٥[١٢].

١٢ - وإزاء هذا الوضع، أطلق البنك الدولي والمنظمات الإنمائية الإقليمية والمانحون الثنائيون برامج جديدة لتعزيز إمكانية الحصول على وثائق الهوية. وبوجه خاص، تركز حملة إثبات الهوية من أجل تحقيق التنمية (ID4D) التي أطلقها البنك الدولي تركيزا شديدا على تعزيز التكنولوجيات الرقمية. ويبين دور التكنولوجيا الرقمية في وثائق الهوية في الوثيقة المعنونة ''مبادئ تحديد الهوية لأغراض التنمية المستدامة: في اتجاه العصر الرقمي'' (Principles on identification for sustainable development: toward the digital age)، التي يسر البنك الدولي ومركز التنمية العالمية وضعها وحظيت بتأييد واسع، بما في ذلك من قِبَل شركة ماستركارد.

١٣ - وتقر تلك المبادئ بوجود محاسن ومساوئ معاً في هذا المجال. فعلى الجانب الإيجابي، يُزعم أن التكنولوجيا الرقمية يمكنها تحقيق وفورات هائلة للمواطنين والحكومات ومؤسسات الأعمال عن طريق خفض تكاليف المعاملات وزيادة الكفاءة ودفع الابتكار في تقديم الخدمات، لا سيما لأفقر الفئات وأكثرها حرمانا في المجتمع. وتشير أيضا إلى أن نظم الهوية الرقمية يمكن أيضا أن تؤدي إلى تحسين الحوكمة، وتعزيز الشمول المالي، والحد من عدم المساواة بين الجنسين عن طريق تمكين النساء والفتيات، وزيادة إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الصحية واستفادتهم من شبكات الأمان الاجتماعي (الصفحة ٥).

١٤ - ولكن إضافة إلى هذه الحجة المؤثرة والتي باتت مألوفة الآن، تقر المبادئ والوثائق المماثلة[١٣] أيضا بوجود سلبيات محتملة. وتتراوح تلك السلبيات بين رد الفعل السياسي المناوئ والشواغل المتصلة بالخصوصية وبالأمن وأمن الفضاء الإلكتروني. وكثيرا ما تكون الحلول المطروحة للتعامل مع تلك المخاطر تكنولوجية أو تتخذ شكل قواعد قانونية غير ملزمة. وتدعو وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى حلول مفتوحة المصدر وإلى تطوير ممارسات جيدة تتعلق بخصوصية البيانات لحل المشاكل ذات الصلة[١٤]. وبينما تشير ''مبادئ تحديد الهوية لأغراض التنمية المستدامة'' إلى مبادئ حقوق الإنسان مثل المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، فإنها تشدد أساسا على ضرورة إيجاد منصة قابلة للاستعمال المشترك تستخدم معايير مفتوحة، وعلى حماية الخصوصية من خلال تصميم الأنظمة.

---

(١٠) Wendy R. Weiser and Lawrence Norden, *Voting Law Changes in 2012* (New York, Brennan Center for Justice at New York University School of Law, 2011), p. 2.

(١١) United States Agency for International Development, *Identity in a Digital Age: Infrastructure for Inclusive Development* (2017), p. 8.

(١٢) Bronwen Manby, *Citizenship in Africa: The Law of Belonging* (Oxford, Hart Publishing, 2018), p. 3.

(١٣) *Identity in a Digital Age*; and McKinsey Global Institute, "Digital identification: a key to inclusive growth" (January 2019).

(١٤) *Identity in a Digital Age*.

١٥ - ويتمثل أكبر نظام للتعرف على الهوية بناء على البيانات البيومترية في العالم في نظام آدهار (Aadhaar) في الهند، حيث يصدر للمقيمين في الهند رقم تعريف خاص مكوّن من ١٢ رقما، ويتضمن هذا النظام معلومات ديمغرافية وبيومترية على السواء، بما في ذلك مسح القزحية وصورة فوتوغرافية والبصمات. ويُستخدم النظام في التحقق من هوية متلقي المزايا والإعانات، وهو الآن إلزامي للحصول على تلك الحقوق الاجتماعية. وقد طُرح النظام لأول مرة في عام ٢٠٠٩، وهو يغطي الآن أكثر من ١,٢ بليون شخص[١٥]. وقد أيدته أوساط التنمية الدولية بحماس[١٦]. وامتدحه البنك الدولي لتغلبه على المشاكل المعقدة المتعلقة بالمعلومات، مساعدا بذلك الحكومات الراغبة في تعزيز إدماج الفئات المحرومة[١٧]، وشجع البنك الحكومات الأخرى على التعلم من التجربة[١٨]. ويفاد أن ٢٠ بلدا أعرب عن الرغبة في الاقتداء بنظام آدهار[١٩].

١٦ - غير أن النظام يظل مثيراً للجدل محلياً. وقد أفاد ناقدوه عن تعرضهم للمضايقة والمراقبة[٢٠]، وانتُقد النظام لأنه يجمع المعلومات البيومترية على نحو لا داعي له، ولوجود قصور شديد في المراقبة التشريعية، ولتجاوز حدود وظيفته، وتيسير المراقبة وغيرها من التعديات على الخصوصية، ومفاقمة المسائل المتصلة بأمن الفضاء الإلكتروني، وإعاقة الحصول على مجموعة من الحقوق الاجتماعية[٢١].

١٧ - وفي عام ٢٠١٨، أيدت المحكمة العليا في الهند، في حكم تاريخي من ٤٤٨ ١ صفحة، دستورية نظام آدهار، ولكن مع بعض المحاذير. وبدا أن المحكمة تنظر إلى استخدام تكنولوجيا تحديد الهوية بالوسائل البيومترية في سياق تقديم مزايا الرعاية الاجتماعية كأمر مشروع ومتناسب بل وحتمي. واعتبرت المحكمة أن هدف نظام آدهار المتمثل في ضمان وصول المزايا إلى المستفيد المقصود هو، في دولة الرفاه، ''هدف مشروع للدولة بطبيعة الحال''[٢٢]. وتوخيا للتوازن بين الحق في الضمان الاجتماعي والحق في الخصوصية، رأت المحكمة أن تسجيل البيانات البيومترية يمثل ''حدا أدنى'' من التدخل في حقوق الخصوصية[٢٣]،

---

(١٥) انظر على سبيل المثال تقرير مركز حوكمة الاتصالات بالجامعة الوطنية للقانون، دلهي، الموجه إلى المقرر الخاص، Rahul Tripathi, "National population register to include Aadhaar details", *Economic Times*, 5 August 2019.

(١٦) Jeanette Rodrigues, "India ID program wins World Bank praise despite 'Big Brother' fears", Bloomberg, 16 March 2017.

(١٧) تقرير عن *التنمية في العالم، ٢٠١٦: العوائد الرقمية* (واشنطن العاصمة، ٢٠١٦)، الصفحة ٢.

(١٨) Amrit Raj and Upasana Jain, "Aadhaar goes global, finds takers in Russia and Africa", Live Mint, 9 July 2016.

(١٩) Jayadevan PK, "India's latest export: 20 countries interested in Aadhaar, India Stack", Factory Daily, 10 January 2018.

(٢٠) Rahul Bhatia, "Critics of India's ID card project say they have been harassed, put under surveillance", Reuters, 13 February 2018.

(٢١) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قِبَل مركز حوكمة الاتصالات بالجامعة الوطنية للقانون، دلهي.

(٢٢) Supreme Court of India, *Justice K.S. Puttaswamy and Another v. Union of India and Others*, Writ Petition (Civil) No. 494 of 2012, p. 341.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧٧.

وذهبت إلى حد وصف نظام آدهار بأنه ''أداة حيوية لضمان الحوكمة الرشيدة في دولة الرفاه الاجتماعي''[٢٤]. غير أن حكم المحكمة العليا لم يضع حدا فيما يبدو للجدل الدائر حول النظام[٢٥].

١٨ - وفي عام ٢٠١٩، ألزمت كينيا جميع مواطنيها، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في الخارج وجميع المواطنين الأجانب واللاجئين داخل البلد، الذين تخطوا السادسة من العمر باستخراج بطاقة هوية وطنية لكي يحق لهم الحصول على الخدمات الحكومية، بما في ذلك مزايا الرعاية الاجتماعية. وشمل ذلك توفير بيانات بيومترية تتضمن البصمات، وهندسة اليد، وهندسة صيوان الأذن، وأنماط الشبكية والقزحية، والموجات الصوتية، والحمض النووي الصبغي، في شكل رقمي. واستجابةً لدعوى ادُّعي فيها بأن النظام الوطني للإدارة المتكاملة للهوية، المعروف أيضا بنظام هودوما نامبا (Huduma Namba، أو ''رقم الخدمة'' بالسواحيلية) ينتهك حقوق الخصوصية والمساواة وعدم التمييز والمشاركة العامة، أصدرت المحكمة العليا أمرا مؤقتا يسمح باستمرار عملية التسجيل، ولكن على أساس طوعي وعلى أساس عدم جواز جعل توزيع الخدمات والمزايا الحكومية مشروطا بالمشاركة. ولاحقا، مضى التسجيل بخطى حثيثة، حيث تم تسجيل نحو ثلثي السكان[٢٦]، ويفاد أن الحكومة تهدد باستبعاد الأفراد غير المسجلين من الحصول على المزايا أو بحرمانهم من الحق في التصويت[٢٧].

١٩ - وفي جنوب أفريقيا، تقوم وكالة الضمان الاجتماعي بجنوب أفريقيا بتوزيع المنح الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات والمقدَّرة بحسب الموارد المالية على نحو ثلث السكان، بما في ذلك مثلا منح إعانة الطفل، والمنح المقدمة إلى المتقاعدين وإلى الأشخاص ذوي الإعاقة[٢٨]. وفي عام ٢٠١٢، تعاقدت الوكالة مع شركة خدمات الصرف النقدي (Cash Paymaster Services)، وهي فرع لشركة نت١ (Net1)، لتقديم المنح[٢٩]. وقامت شركة خدمات الصرف النقدي بتسجيل المستفيدين عن طريق جمع معلوماتهم البيومترية (البصمات، وفي الأصل، تسجيلات الصوت)، وأصدرت شركة نت١ ومصرف غريندرود للمستفيدين بطاقات خصم ماستركارد مزودة بخاصية بيومترية وحساب مصرفي مرتبط بها بالاشتراك مع الوكالة[٣٠]. وبعد جدل كبير أحاط بالعرض المقدم لشركة خدمات الصرف النقدي، والرسوم التي فرضتها الشركة، والاستقطاعات من هذه المنح الاجتماعية المودعة في تلك الحسابات، والشواغل المتعلقة بالخصوصية المحيطة بمعالجة بيانات حامل البطاقة، قامت الوكالة بتغيير مقدمي الخدمات في عام ٢٠١٨ عن طريق الدخول في شراكة مع مكتب البريد بجنوب أفريقيا. وستقوم الوكالة ومكتب البريد بتقديم بطاقات بيومترية جديدة. وقد اتسم التغيير من شركة خدمات الصرف النقدي إلى مكتب

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥٥٣.

(٢٥) Vindu Goel, "India's top court limits sweep of biometric ID programme", *New York Times*, 26 September 2018.

(٢٦) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل منظمة العفو الدولية.

(٢٧) Moses Nyamori, "No healthcare, voting without Huduma Namba, bill proposes", Standard Digital, 18 July 2019.

(٢٨) Mary Jan Mphahlele, "#BUDGET2019: social grants to increase", *Diamond Fields Advertiser*, 20 February 2019.

(٢٩) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل منظمة الوشاح الأسود (Black Sash).

(٣٠) Mastercard, "More than 2.5 million Mastercard debit cards issued to social welfare beneficiaries in South Africa", press release, 30 July 2012.

البريد بالتعقيد وأثار أسئلة بشأن إمكانية الحصول بفعالية على المنح الاجتماعية من قِبَل المستفيدين في جنوب أفريقيا[٣١].

٢٠ - ويمكن إعطاء أمثلة أخرى عديدة لبلدان تستخدم أو تستكشف نظم الهوية الرقمية، بما في ذلك الأرجنتين[٣٢] وبنغلاديش[٣٣] وشيلي[٣٤] وأيرلندا[٣٥] وجامايكا[٣٦] وماليزيا[٣٧] والفلبين[٣٨] والولايات المتحدة[٣٩].

باء - تقييم الأهلية

٢١ - تُستخدم البرامج الآلية بشكل متزايد في تقييم الأهلية في بلدان عديدة. وتتمثل حالة مفيدة بوجه خاص في إضفاء الطابع الآلي على القرارات المتعلقة بالأهلية في أونتاريو، كندا، في عام ٢٠١٤ من خلال نظام إدارة المساعدة الاجتماعية الذي يعتمد على برنامج كورام (Cúram)، وهي مجموعة برمجيات جاهزة قابلة للتعديل حسب الطلب من إعداد شركة آي بي إم. تُستخدم أيضا في برامج الرعاية الاجتماعية في أستراليا وألمانيا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة[٤٠].

٢٢ - وفي عام ٢٠١٥، أفاد مراجع الحسابات العام في أونتاريو عن وقوع ١ ١٣٢ حالة خطأ في عمليات تحديد الأهلية وفي المبالغ المدفوعة في إطار نظام إدارة المساعدة الاجتماعية، وهي أخطاء بلغت قيمتها حوالي ١٤٠ مليون دولار كندي. وبلغ مجموع الإنفاق على هذا النظام بحلول أواخر عام ٢٠١٥ ما قدره ٢٩٠ مليون دولار كندي[٤١]. وأفيد أن النظام الجديد جعل المرشدين الاجتماعيين يلجؤون إلى الذرائع لضمان معاملة المستفيدين معاملة عادلة، وجعل أيضا فهم القرارات المتخذة بالغ الصعوبة، وأوجد عملا إضافيا كبيرا للموظفين[٤٢].

(٣١) Ray Mahlaka, “Post office set to take over cash payments from CPS”, *The Citizen*, 4 June 2018.

(٣٢) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قِبَل حكومة الأرجنتين.

(٣٣) Privacy International, “Bangladesh: biometrics needed to access welfare payment”, 2 May 2017.

(٣٤) في شيلي، تُستخدم تكنولوجيا التعرّف على ملامح الوجه في تقديم الوجبات المدرسية (تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل المنظمة الدولية لحماية الخصوصية).

(٣٥) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل حكومة أيرلندا.

(٣٦) انظر موقع نظام تحديد الهوية الوطني على الإنترنت (https://opm.gov.jm/portfolios/national-identification-system).

(٣٧) Alita Sharon, “Malaysia’s digital ID project to be finalized by 2019”, Open Gov, 10 June 2019.

(٣٨) انظر موقع نظام تحديد الهوية في الفلبين على الإنترنت (https://psa.gov.ph/philsys).

(٣٩) على سبيل المثال استخدام التكنولوجيات الرقمية في برنامج CalWORKs في كاليفورنيا (تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش).

(٤٠) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قِبَل منظمة هيومن رايتس ووتش.

(٤١) Canada, Office of the Auditor General of Ontario, *Annual Report 2015* (Toronto, Ontario, Queen’s Printer for Ontario, 2015), p. 475.

(٤٢) Jennifer Raso, “Displacement as regulation: new regulatory technologies and front-line decision-making in Ontario works”, *Canadian Journal of Law and Society*, vol. 32, No. 1 (2017), pp. 75–95.

جيم – حساب ومدفوعات مزايا الرعاية الاجتماعية

٢٣ – يجري حساب ودفع المزايا بشكل متزايد من خلال التكنولوجيات الرقمية دون مشاركة المرشدين الاجتماعيين أو غيرهم من صناع القرارات من البشر. وبينما توفر تلك النظم العديد من المزايا المحتملة، فقد تلقى المقرر الخاص أيضا معلومات بشأن أمثلة بارزة لأخطاء أو إخفاقات في النظام أوجدت مشاكل كبرى لأعداد كبيرة من المستفيدين. وتشمل هذه الأمثلة إخفاق النظام الآلي لحصر الديون واستيفائها (Robo-debt) في أستراليا[٤٣]، ونظام المعلومات الآنية في المملكة المتحدة[٤٤]، ونظام إدارة المساعدة الاجتماعية في كندا.

٢٤ – وتصدر بطاقات الدفع أو بطاقات الخصم الإلكترونية بشكل متزايد لأجل متلقي إعانات الرعاية الاجتماعية. وتكشف المعلومات التي قدمها المقرر الخاص فيما يتعلق بتلك البرامج في أستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا عن مشاكل شديدة التشابه. فأولا، كثيرا ما يواجه المستفيدون صعوبات في الحصول على حقهم في الضمان الاجتماعي واستعمال هذا الحق بالكامل[٤٥]. وثانيا، أعرب المستخدمون، في الحالات التي يبدو واضحا فيها أن تلك البطاقات تتصل بالرعاية الاجتماعية، عن الإحساس بالضعف والحرج والعار[٤٦]، وهي مشكلة تتفاقم حينما يكون المستخدمون من مجتمعات محلية تعودت منذ عهد طويل على الاستبعاد[٤٧]. وثالثا، تسمح البطاقات الإلكترونية لسلطات الرعاية الاجتماعية وللجهات الفاعلة الخاصة المعنية برصد ومراقبة البيانات المتصلة بالسلوك، ومن ثم فهي تثير شواغل هامة تتعلق بحقوق الإنسان[٤٨].

٢٥ – وفضلا عن ذلك، أدت الاستعانة بمصادر خارجية من الشركات الخاصة في إصدار وإدارة البطاقات الإلكترونية إلى مشاكل مثل تشجيع المستخدمين على الدفع مقابل المنتجات المالية التجارية وفرض الرسوم على المستخدمين[٤٩]. وبوجه أعم، كثيرا ما تعكس الآراء المحيطة بتلك البطاقات صوراً نمطية مثل القول بعدم الجدارة واللاعقلانية الماليتين لأولئك الذين يعيشون في فقر.

دال – منع الغش وكشفه

٢٦ – يُحتمل أن ينطوي الغش والخطأ في نظم الرعاية على آثار تقيم بمبالغ مالية كبيرة جدا، وطالما كانا مصدر قلق شديد للحكومات. لذلك لا غرابة أن كثيراً من نظم الرعاية الرقمية المعتمدة تم التركيز بوجه خاص في تصميمها على قدرتها على مقارنة البيانات استناداً إلى مصادر مختلفة من أجل الكشف

(٤٣) Terry Carney, "The new digital future for welfare: debts without legal proofs or moral authority?", UNSW Law Journal Forum (March 2018); Richard Glenn, *Centrelink's Automated Debt Raising and Recovery System* (2017), pp. 7–8؛ وتقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قِبَل مركز كاستان لقانون حقوق الإنسان بجامعة موناش.

(٤٤) فيليب ألستون، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، تقرير عن زيارة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٤٥) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل شيلي بيليفيلد (جامعة غريفيث).

(٤٦) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل نيجولي نوجوكاش.

(٤٧) Melissa Davey, "'Ration days again': cashless welfare card ignites shame", *Guardian*, 8 January 2017.

(٤٨) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من لويز هامبادج (جامعة أوكلاند).

(٤٩) Andries du Toit, "The real risks behind South Africa's social grant payment crisis", The Conversation, 20 February 2017.

عما يعمد إليه مقدمو طلبات الرعاية من خداع ومخالفات. ومع ذلك، تشير الأدلة المستمدة من الزيارات القطرية التي اضطلع بها المقرر الخاص(٥٠)، ومن حالات أخرى تم النظر فيها، إلى أن حجم هذه المشاكل مبالغ فيه في كثير من الأحيان، وأن تركيزاً غير متناسب بالكامل ينصب في بعض الأحيان على هذا البعد بالذات من المعادلة المعقدة للرعاية(٥١). والأمثلة عن أفراد يتلقون مبالغ هائلة من مدفوعات الرعاية الحكومية ويُزعم أنهم لا يستحقونها بالكامل، مثل إشارة رونالد ريغان إلى القصة المبتذلة 'لملكة نظم الرعاية'، طالما استخدمها السياسيون المحافظون للطعن في جدوى مفهوم الحماية الاجتماعية في حد ذاته. ويكمن الخطر في أن دولة الرفاه الرقمي تحمل إمكانيات لا حصر لها لرفع المراقبة والتسلل إلى مستويات عالية تطرح إشكاليات شديدة التعقيد.

هاء – تحديد درجات المخاطر وتصنيف الاحتياجات

٢٧ – يمثل حساب المخاطر بالضرورة جانباً أساسياً من تصميم نظم الرعاية ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تحقق إنجازات بمستويات عالية جداً من التطور في هذا الصدد. وبالإضافة إلى الكشف عن الغش ومنعه، ما فتئت حماية الطفل تشكل محط تركيز رئيسي في هذا المجال، حسبما يتضح من أمثلة مستقاة من بلدان مثل الدانمارك(٥٢)، ونيوزيلندا(٥٣)، والمملكة المتحدة(٥٤)، والولايات المتحدة(٥٥). وتطبق الحكومات هذه التقنيات أيضاً لتقرر صرف استحقاقات البطالة من عدمه ومستوى الاستفادة منها. واعتُبر نظام بارز من هذا القبيل في بولندا غير دستوري(٥٦)، لكن نظاماً خوارزمياً في النمسا يستمر في تصنيف العاطلين الباحثين عن عمل من أجل تحديد الدعم الذي سيحصلون عليه من مراكز التوظيف الحكومية(٥٧).

(٥٠) انظر مثلا ألستون، التقرير المتعلق بزيارة إلى المملكة المتحدة.

(٥١) مثلا، القضية المتعلقة بتحديد المخاطر في النظام التي ينظر فيها في هولندا (انظر فيليب ألستون، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة بصفة صديق المحكمة أمام مقاطعة لاهاي القضائية في قضية *NJCM c.s./De Staat der Nederlanden (SyRI)*, case No. C/09/550982/ HA ZA 18/388, September 2019).

(٥٢) Jacob Mchangama and Hin-Yan Liu, "The welfare state is committing suicide by artificial intelligence", Foreign Policy, 25 December 2018.

(٥٣) Philip Gillingham, "Predictive risk modelling to prevent child maltreatment: insights and implications from Aotearoa/New Zealand", *Journal of Public Child Welfare*, vol. 11, No. 2 (2017).

(٥٤) Niamh McIntryre and David Pegg, "Councils use 377,000 people's data in efforts to predict child abuse", *Guardian*, 16 September 2018; and Alex Turner, "County becomes latest authority to trial predictive algorithms in children's social work", Community Care, 14 June 2019.

(٥٥) Eubanks, *Automating Inequality*; Alexandra Chouldechova and others, "A case study of algorithm-assisted decision making in child maltreatment hotline screening decisions", *Proceedings of Machine Learning Research*, vol. 81 (2018), pp. 1–5; Dan Hurley, "Can an algorithm tell when kids are in danger?", *New York Times*, 2 January 2018.

(٥٦) Supreme Court of Poland, case No. K 53/16, 6 June 2018.

(٥٧) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل منظمة EpicenterWorks.

٢٨ - وستتأثر العديد من الجوانب الأخرى لدولة الرفاه أيضاً بالتكنولوجيا الجديدة المستخدمة لتحديد درجات المخاطر وتصنيف الاحتياجات[٥٨]. وعلى الرغم من أن هذا النهج يوفر مزايا عديدة، فمن المهم أيضاً مراعاة ما ينشأ عنه من مشاكل. فأولاً، تثار العديد من المسائل عند تحديد حقوق الفرد على أساس توقعات مستمدة من سلوك عينة عامة[٥٩]. وثانياً، في كثير من الأحيان يحيط طابع سري بطريقة اشتغال التكنولوجيا وكيفية توصلها إلى درجة أو تصنيف معين، وبذلك تصعب مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة الخاصة عن انتهاكات الحقوق المحتملة[٦٠]. وثالثاً، يمكن أن يتسبب تحديد درجات المخاطر وتصنيف الاحتياجات في تعزيز أو تفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة[٦١].

واو - التواصل بين السلطات المعنية بالرفاه والجهات المستفيدة

٢٩ - أصبحت التطبيقات والتفاعلات تحل بصورة متزايدة محل الاتصالات التي كانت تجرى سابقاً شخصياً أو عن طريق الهاتف أو بواسطة رسائل. وذكرت عدة تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص مشاكل في نظام الائتمان الشامل في المملكة المتحدة، بما في ذلك صعوبات ترتبط بغياب الاتصال بشبكة الإنترنت و/أو غياب المهارات الرقمية[٦٢]، وأشارت إلى أي مدى تتسبب البوابات الإلكترونية في خلق الارتباك والتشويش على القرارات القانونية، مما يقوض حق أصحاب المطالبات في فهم القرارات التي تؤثر على حقوقهم الاجتماعية والطعن فيها[٦٣]. وأثيرت أيضاً مسائل مماثلة فيما يتعلق ببلدان أخرى بما في ذلك أستراليا[٦٤] واليونان[٦٥].

٣٠ - وتتمثل مشكلة أخرى في احتمال أن تدعو الحاجة إلى مزيد من الابتكار الرقمي، وذلك عندما تنتقل العملية الكاملة لتقديم الطلبات وتعهد الاستحقاقات إلى النظام الإلكتروني. ففي عام ٢٠١٨،

---

(٥٨) انظر، على سبيل المثال، Lina Dencik and others, *Data Scores as Governance: Investigating Uses of Citizen Scoring in Public Services* (Data Justice Lab, Cardiff University, and Open Society Foundations, 2018).

(٥٩) تعتمد بيانات الأسر المعيشية وبيانات الأفراد على إضفاء طابع شخصي على المخاطر، إذ تربط عوامل المخاطر بما يميز الفرد من خصائص وسلوك بما يمكن أن يؤدي إلى إعطاء الأولوية لردود فعل مشخصة تجاه العلل الاجتماعية على حساب ردود الفعل الجماعية والمهيكلة، مثل مسائل عدم المساواة أو الفقر أو العنصرية (تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مختبر بيانات العدالة (Lab Justice Data) بجامعة كارديف.

(٦٠) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل يدرزيي نيكلاس وسيتا بينيا (كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية).

(٦١) "Human bias is built in to the predictive risk model." (Virginia Eubanks, "A child abuse prediction model fails poor families", *Wired*, 15 January 2018.).

(٦٢) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من قبل المجلس الاسكتلندي للمنظمات التطوعية.

(٦٣) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل فريق العمل المعني بفقر الأطفال.

(٦٤) Australia, Senate Community Affairs References Committee, *Design, Scope, Cost-Benefit Analysis, Contracts Awarded and Implementation Associated with the Better Management of the Social Welfare System Initiative* (Canberra, 2017), p. 60.

(٦٥) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من حكومة اليونان.

اضطرت السويد إلى التخلي عن نظام رقمي معقد تستخدمه دائرة العمالة للتواصل مع الباحثين عن عمل بسبب مشاكل أدت إلى اتخاذ هذا النظام قرارات يرجح أنها غير سليمة في ١٥ في المائة من الحالات(٦٦).

٣١ - ويقتضي إطار الامتثال المستهدف في أستراليا أن يستخدم الباحثون عن عمل لوحة متابعة رقمية من أجل الإبلاغ عن الأنشطة الإلزامية والتحقق من وضعهم من حيث الامتثال. ويمكن أن يؤدي عدم استيفاء ''التزام متبادل'' إلى تعليق المدفوعات أو فرض عقوبات مالية تلقائياً، دون أي تدخل بشري في اتخاذ القرار. وسلطت التقارير الضوء على مشاكل ناتجة عن الافتقار لسبل الاتصال بالشبكة وغياب الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وجمود نظام آلي لا يأخذ في الاعتبار حالات من الواقع(٦٧).

ثالثا - تسخير التكنولوجيات الرقمية للحماية الاجتماعية

٣٢ - تتميز التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بإمكانات هائلة كفيلة بتعزيز الفوائد العديدة التي يشيد بها مؤيدوها. وهي بالفعل تعود بالفائدة على الأشخاص الذين ينعمون بالأمان الاقتصادي والذين بوسعهم دفع تكاليف الخدمات الجديدة. ويمكنها أيضاً أن تحدث فرقاً إيجابياً هائلاً عن طريق تحسين رفاه أفراد المجتمع غير الميسورين، لكن الأمر يتطلب تغييرات عميقة في السياسات القائمة. وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور قيادي في جميع تلك الجهود من خلال اتخاذ ما يلائم من سياسات مالية وحوافز ومبادرات تنظيمية وإبداء التزام حقيقي بتصميم نظام للرفاه الرقمي لا يراد به استخدامه كحصان طروادة لإبداء عداء الليبراليين الجدد تجاه الرعاية الاجتماعية والقواعد التنظيمية، وإنما جعله وسيلة لضمان مستوى معيشي لائق لكل فرد في المجتمع.

٣٣ - ويسلط هذا التقرير الضوء على المشاكل المتصلة تحديداً بالطرق المتبعة في تصميم نظام الرفاه الرقمي وتنفيذه. لكن العديد من التغييرات المطلوبة لتجنب الفساد الرقمي يتعين أن تكون أوسع نطاقا. وفي كلمة أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حذر رئيس وزراء المملكة المتحدة من أخطار العصر الرقمي، مشيراً بالتحديد إلى: (أ) خطر المراقبة على مدار الساعة؛ (ب) ومخاطر اتخاذ القرارات القائمة على الخوارزميات؛ (ج) وصعوبة الطعن في الاستنتاجات التي يولدها الحاسوب؛ (د) وعدم القدرة على الاعتداد بظروف التخفيف عندما يكون متخذ القرار عملية خوارزمية. وختم متشائما نوعاً ما ومشيراً إلى أن السلطوية الرقمية هي واقع في طور النشوء(٦٨).

٣٤ - ويتردد صدى تعليقاته بقوة في سياق دولة الرفاه الرقمي، بما في ذلك فيما يتعلق بنظام الائتمان الشامل في المملكة المتحدة. ولا توجد وصفة سحرية لتجنب المزالق التي حذر منها، لكن الخطوات المبينة في الفروع التالية يمكن أن تساعد على جعل دولة الرفاه الرقمي قوة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان بدلاً من تقويضها.

---

(٦٦) Tom Wills, “Sweden: rogue algorithm stops welfare payments for up to 70,000 unemployed”, Algorithm Watch, 19 February 2019.

(٦٧) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مركز قانون حقوق الإنسان؛ و Simone Casey, “The targeted compliance framework: implications for job seekers”, National Social Security Rights Network, 25 July 2019.

(٦٨) Boris Johnson, Prime Minister, United Kingdom, statement to the General Assembly, New York, 24 September 2019.

ألف – أخذ حقوق الإنسان على محمل الجد ووضع القواعد التنظيمية بناء على ذلك

٣٥ – اختتم رئيس وزراء المملكة المتحدة بيانه أمام الجمعية العامة محذراً من أنه ما لم تراع في التكنولوجيا الجديدة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سيظل هذا الإعلان دون أي مغزى(٦٩). بيد أن الواقع هو أن الحكومات لم تنظم حتما قطاع التكنولوجيا مع اعتبار أن حقوق الإنسان توجد على المحك، ولا يزال قطاع التكنولوجيا مجالاً يكاد يخلو من حقوق الإنسان. وتعمل شركات التكنولوجيا العملاقة ومؤيدوها الحكوميون جاهدة على إبقاء الوضع على ما هو عليه. ولأغراض هذا التقرير، يمكن إيجاز نهج تلك الجهات في أربعة طروحات، على النحو المبين أدناه.

٣٦ – الطرح الأول هو أن القدرة على الابتكار تستلزم التحرر، ولا سيما من القواعد التنظيمية. وتجسد دعوة مؤسس فيسبوك الموجهة في وقت مبكر إلى القطاع لكي ''يتحرك بسرعة ويكسر الأشياء'' الأهمية التي تولى إلى الحد إلى أدنى مستوى من القواعد القانونية والقيود الحكومية. غير أن هذه الحجة تؤدي حتماً إلى أن تحل ثلة من المديرين الأقوياء محل الحكومات والدوائر التشريعية في تحديد الاتجاهات التي تسير فيها المجتمعات والقيم والفرضيات التي ترشد تلك التطورات. وحتى الآن، يتزامن تراكم كميات هائلة من رأس المال في أيدي نخب صغيرة جداً والنمو السريع لانعدام المساواة الشديد مع تزايد اعتماد هذا النهج(٧٠).

٣٧ – والطرح الثاني هو أنه لا توجد قيم عالمية. ففي كتاب صدر حديثاً، سأل مدير شركة مايكروسوفت سؤال استنكاريا قائلا: ''كيف يمكن للعالم أن يتفق على نهج موحد إزاء الأخلاقيات فيما يتعلق بالحواسيب في حين يتعذر عليه الاتفاق على مسائل فلسفية فيما يتعلق بالأشخاص؟''(٧١). وحتى معايير عدم التمييز توصف أحياناً بكونها شديدة الغموض وتوضع فائدتها في تنظيم الذكاء الاصطناعي موضع الشك(٧٢). غير أن هذه الحجج لا تخدم إلا أصحابها وهي حجج قائمة على أسس ضعيفة. فقد قبلت الحكومات في جميع أنحاء العالم المعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتخذ منها شكل أحكام قانونية ملزمة. وعلى مدى نصف قرن أو أكثر مضى، طُورت هذه المعايير بصورة شاملة وطبقتها المحاكم وطائفة واسعة من الخبراء والهيئات المجتمعية. ولا يزال ثمة مجال واسع للخلافات الفلسفية، بيد أنه لا خلاف على وجود القيم الإنسانية الأساسية.

٣٨ – والطرح الثالث هو أن الحكومات بطبعها بطيئة وأسلوبها متعثر، وتميل إلى مواجهة تحديات الأمس بدلاً من تحديات الغد. حيث قال زعيم الأقلية الجمهوري في مجلس نواب الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة أن غول البيروقراطية لا يملك ما يلزم من القدرات لكي يبلور وينفذ برشاقة ردود فعل على

(٦٩) المرجع نفسه.

(٧٠) انظر Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism* (New York, Public Affairs, 2019); and Emmanuel Saez and Gabriel Zucman, *The Triumph of Injustice: How the Rich Dodge Taxes and How to Make Them Pay* (New York, W. W. Norton and Company, 2019).

(٧١) Brad Smith and Carol Ann Browne, Tools and Weapons: The Promise and the Peril of the Digital Age (New York, Penguin Press, 2019), p. 207.

(٧٢) Aaron Rieke, Miranda Bogen and David G. Robinson, "Public scrutiny of automated decisions: early lessons and emerging methods" (Upturn and Omidyar Network, 2018), p. 25.

التغيرات السريعة في قطاع التكنولوجيا"[٧٣]. وعلى الرغم من أن هذه الادعاءات قد يعتد بها أيضاً أنصار السلطة التقديرية المطلقة فيما يتعلق بالشؤون المالية والطيران والدفاع وقطاع المستحضرات الصيدلانية وسائر الصناعات، إلا أن الحكومات كانت على استعداد في قطاع التكنولوجيا الحديثة وحده للتخلي إلى هذه الدرجة القصوى عن مسؤولياتها التنظيمية والإذعان لنهج التنظيم الذاتي. في حين أنه لا يوجد تبرير لهذا النهج الاستثنائي ولا توجد أدلة تجريبية لدعم الادعاء بوجود تعارض جوهري بين الابتكار وسن القواعد التنظيمية.

٣٩ - والطرح الرابع هو أن المساءلة العامة ليست ضرورية لأن السوق الحرة هي أفضل جهة تنظيمية[٧٤]. وبغض النظر عن الحجج القوية القائلة بأن الشركات التكنولوجية العملاقة معادية بشدة للمنافسة وبالتالي فهي محصنة ضد العديد من التيارات الموجودة في السوق الحرة، فإن الفضائح الكبرى التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى حركة مناوئة للشركات التكنولوجية العملاقة تقدم أدلة دامغة على أن المساءلة العامة لا غنى عنها.

٤٠ - واستجابة للدعوات المتزايدة إلى تنظيم حكومي فعال، فقد عملت الصناعة بسرعة كبيرة على إنتاج قواعد الأخلاقيات والتأثير عليها واحتضانها، إلى جانب غير ذلك من المعايير غير الملزمة التي تهدف إلى تنظيم التكنولوجيات الرقمية ومطوريها[٧٥]. وتحتوي معظم هذه القواعد، ولكن ليس كلها بأي حال من الأحوال، على إشارة إلى حقوق الإنسان، ولكنها تفتقر في جميع الأحوال إلى جوهر قانون حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، فإن الإشارة الرمزية إلى حقوق الإنسان لا يراد بها سوى تعزيز ادعاءات الشرعية والعالمية. وفي الوقت نفسه، تستند المناقشات الأخلاقية ذات الصلة إلى مفاهيم مفتوحة بالكامل تقريبًا لا ترتكز بالضرورة على حجج قانونية أو حتى فلسفية، ويمكن تشكيلها لتناسب احتياجات الصناعة. ونتيجة لذلك، توجد مشاكل خطيرة تتعلق بعدم الاتساق المفاهيمي، إذ نادراً ما يتم الاعتراف بالتضارب بين المعايير، ونادراً ما يتم التماس مساهمات مجدية من أصحاب المصلحة، ولا وجود لآليات المساءلة[٧٦]. وحتى الأخصائيون في مجال الأخلاقيات الذين توظفهم الصناعة يعترفون بأنه "إذا كانت الأخلاقيات يتم استيعابها ببساطة ضمن الأسس المنطقية للأصولية السوقية ومبدأ الجدارة والإيمان بالحلول التكنولوجية، فمن غير المرجح أن يستطيع قطاع التكنولوجيا الرد بطريقة ذات معنى على الرغبة في تحقيق

(٧٣) Kevin McCarthy, "Don't count on Government to protect your privacy", *New York Times*, 14 June 2019.

(٧٤) انظر Julie Cohen, "Law for the platform economy", *U.C. Davis Law Review*, vol. 51, No. 1 (November 2017).

(٧٥) تشمل هذه الأمور المعايير الصناعية، ومبادرات المجتمع المدني والأطر العامة. ولإعطاء بعض الأمثلة على ذلك: IBM, "Everyday ethics for artificial intelligence" (September 2018); Google, "Artificial intelligence at Google: our principles" (2019); Microsoft, *The Future Computed* (2018); Institute of Electrical and Electronics Engineers, Global Initiative on Ethics of Autonomous and Intelligent Systems; Software and Information Industry Association, "Ethical principles for artificial intelligence and data analytics" (2017); Future of Life Institute, "Asilomar artificial intelligence principles" (2017); and Independent High-Level Expert Group on Artificial Intelligence set up by the European Commission, "Ethics guidelines for trustworthy AI" (Brussels, European Commission, April 2019).

(٧٦) Karen Yeung, Andrew Howes and Ganna Pogrebna, "AI governance by human rights-centred design, deliberation and oversight: an end to ethics washing", in M. Dubber and F. Pasquale, eds., *The Oxford Handbook of AI Ethics* (forthcoming).

نظام إيكولوجي للتكنولوجيا أكثر عدالة واستنادا إلى القيم"[٧٧]. وإزاء هذه الخلفية، فليس من المستغرب أنه قلما تجرى مناقشات عامة أو علمية بشأن آثار دول الرفاه الرقمي على حقوق الإنسان.

٤١ - وفشلت الأوساط المعنية بحقوق الإنسان حتى الآن فشلا ذريعا في إقناع الصناعة أو الحكومة أو فيما يبدو المجتمع ككل، بأن المستقبل الذي تحركه التكنولوجيا سيكون وخيما إذا لم يسترشد باحترام حقوق الإنسان التي بدورها ترتكز على القانون.

باء - كفالة المشروعية والشفافية

٤٢ - من أكثر الخصائص إثارة للدهشة في العديد من المبادرات المهمة لدول الرفاه الرقمي هي عدم الاهتمام بأهمية ضمان المشروعية. وقد استرعى انتباه المقرر الخاص العديد من الأمثلة، بما في ذلك نظام الحكومة الأسترالية للتدخل من أجل الامتثال عبر الإنترنت الذي يستخدم المطابقة الآلية للبيانات كأساس لإرسال أعداد كبيرة من إشعارات الديون بمعدلات عالية للغاية من الأخطاء[٧٨]؛ وتقديم معلومات يُزعم أنها غير قانونية لأصحاب المطالبات عبر بوابة نظام الائتمان الشامل عبر الإنترنت في المملكة المتحدة[٧٩]؛ والتنازع على مشروعية بطاقة الخدمات العامة الأيرلندية لبعض الأغراض التي استخدمت من أجلها[٨٠]؛ ونظام بيان المخاطر في النظام في هولندا الذي كان يفتقر في البداية إلى أساس قانوني ولا يزال الطعن فيه جاريا أمام المحكمة[٨١]؛ ونظام آدهار في الهند الذي جرى تنفيذه في الأصل دون إطار قانوني[٨٢].

٤٣ - وفي حين أن الافتقار إلى أساس قانوني يمثل مشكلة كبيرة في حد ذاته، فإن ذلك يعني أيضًا أن فرص النقاش التشريعي والإسهامات العامة في تشكيل النظم ذات الصلة غير موجودة أيضا. وهذا أمر له آثار سلبية كبيرة محتملة على الشفافية والتصميم والشرعية واحتمال القبول.

جيم - تعزيز المساواة الرقمية

٤٤ - المساواة هي موضوع ثابت لدى صناعة التكنولوجيا، كما يتضح من هدف فيسبوك المتمثل في "إعطاء الناس القدرة على بناء مجتمعات وجعل العالم أكثر تقاربا"[٨٣]. ولكن على المستوى الكلي،

---

(٧٧) Jacob Metcalf, Emanuel Moss and danah boyd [sic], "Owning ethics: corporate logics, Silicon Valley, and the institutionalization of ethics", *Social Research*, vol. 86, No. 2 (Summer 2019), p. 473.

(٧٨) Carney, "The new digital future for welfare".

(٧٩) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مجموعة العمل من أجل مكافحة الفقر لدى الأطفال.

(٨٠) Data Protection Commission, *Final Investigation Report: 'An investigation by the Data Protection Commission in respect of the processing of personal data by the Department of Employment Affairs and Social Protection in relation to the Public Services Card ("PSC") examining compliance with the obligations in relation to Legal Basis and Transparency' (Dublin, 2019)*.

(٨١) ألستون، مذكرة مقدمة بصفته صديق المحكمة أمام مقاطعة لاهاي القضائية في قضية *NJCM c.s./De Staat der Nederlanden (SyRI)*.

(٨٢) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مركز حوكمة الاتصالات بالجامعة الوطنية للقانون، دلهي.

(٨٣) Kevin Munger, 'The Rise and Fall of the Palo Alto Consensus', New York Times, 10 June 2019.

ما فتئت الشركات التكنولوجية العملاقة تعمل كمحرك لتزايد عدم المساواة[٨٤] وهي تيسر إنشاء ''طبقة دنيا رقمية واسعة''[٨٥].

٤٥ - ومن جانبها، تمنح دولة الرفاه الرقمي في بعض الأحيان للمستفيدين خيار التحول إلى النظام الرقمي أو الاستمرار في استخدام تقنيات أكثر تقليدية. ولكن في الواقع، تتحول في العادة سياسات من قبيل ''جعل السبل الرقمية هي الخيار التلقائي'' أو ''استخدام السبل الرقمية حسب الاختيار'' إلى ''استخدام السبل الرقمية فقط'' في الممارسة العملية. وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم التفاوتات أو خلق تفاوتات كبيرة بين المجموعات المختلفة. ويؤدي نقص المعرفة الرقمية إلى عدم القدرة على استخدام الأدوات الرقمية الأساسية على الإطلاق، ناهيك عن استخدامها بفعالية وكفاءة. وتطرح مشاكل كبيرة من جراء محدودية إمكانية الوصول أو عدم الوصول إلى الإنترنت بالنسبة للكثير من الناس. وتنشأ حواجز إضافية بالنسبة للأفراد الذين يتعين عليهم دفع تكاليف مرتفعة للتمكن من الوصول إلى الإنترنت، أو السفر لمسافات طويلة أو التغيب عن العمل للقيام بذلك، أو زيارة المرافق العامة من قبيل المكتبات من أجل الوصول إلى الإنترنت، أو الحصول على مساعدة من الموظفين أو الأصدقاء من أجل التعامل مع النظم. وفضلا عن ذلك، بينما قد تتوفر للميسورين إمكانية الوصول الفوري إلى أجهزة الحاسوب الحديثة وسهلة الاستخدام وغيرها من الأجهزة، فضلاً عن وصلات الإنترنت السريعة والفعالة ذات النطاق العريض، فمن الأرجح أن يكون من لهم إمكانات أقل عرضة للحرمان الشديد بسبب المعدات العتيقة والاتصالات الرقمية التي تستغرق وقتا طويلا والتي لا يمكن الاعتماد عليها.

٤٦ - وأكدت البيانات المقدمة إلى المقرر الخاص من مجموعة واسعة من البلدان على أهمية هذه المشاكل المختلفة. وفي كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لا تتوفر للعديد من الأفراد، وخاصة من يعيشون في فقر، خدمات الإنترنت في المنزل[٨٦]، أو لا يستطيعون تحمل تكلفة هذا الاتصال[٨٧]، أو ليست لديهم مهارة في استخدام السبل الرقمية أو ثقة في ذلك[٨٨]، أو ثمة ما يمنعهم لسبب آخر من التواصل مع السلطات عبر الإنترنت. وتؤكد مختلف البيانات المقدمة كيف تعيق هذه المشكلات قدرة أصحاب المطالبات المحتملين على إعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم.

---

(٨٤) Isobel Asher Hamilton, 'A definitive list of the 13 richest tech billionaires in the world', *Business Insider*, 9 March 2019.

(٨٥) Farhad Manjoo, 'The Tech Industry is Building a Vast Digital Underclass', *New York Times*, 24 July 2019.

(٨٦) Emily Dreyfuss, "Global Internet access is even worse than dire reports suggest", *Wired*, 23 October 2018؛ و Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Internet Access database. متاح على الرابط التالي: https://data.oecd.org/ict/internet-access.htm؛ و OECD, "OECD toolkit aims to spur high-speed Internet use in Latin America and the Caribbean", 21 June 2016.

(٨٧) Alliance for Affordable Internet, "2018 affordability report" (Washington, D.C., 2018)؛ و World Wide Web Foundation, "New mobile broadband pricing data shows uneven progress on affordability", 21 March 2019. في الولايات المتحدة، ٢٧ في المائة من السكان لا يستخدمون الإنترنت العريض النطاق عالي السرعة في منازلهم، وهذا الرقم يصل إلى ٤٤ في المائة لدى الأشخاص الذين يقل دخلهم عن ٠٠٠ ٣٠ دولار (Pew Research Centre, "Internet/broadband fact sheet", 12 June 2019).

(٨٨) European Commission, 'Human Capital: Digital Inclusion and Skills', 2019.

٤٧ - والمملكة المتحدة مثال لبلد ثري لا يتمتع فيه ١١,٩ مليون شخص (٢٢ في المائة من السكان) حتى عام ٢٠١٩ بالمهارات الرقمية الأساسية اللازمة للحياة اليومية. وتعجز نسبة إضافية من السكان قدرها ١٩ في المائة عن أداء مهام أساسية من قبيل تشغيل جهاز أو فتح تطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ٤,١ ملايين شخص بالغ (٨ في المائة) غير متصلين بالإنترنت بسبب مخاوف مفادها أن الإنترنت بيئة غير آمنة، ونصفهم تقريبًا ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل ونصفهم تقريباً دون سن الستين[٨٩].

٤٨ - وتتفاقم هذه المشاكل من خلال حقيقة أنه عندما تستخدم التقنيات الرقمية في دولة الرفاه، فإن تأثيرها التوزيعي لا يكون في الغالب موضع تركيز كبير من جانب الحكومات[٩٠]. بالإضافة إلى ذلك، لا يشارك الأفراد الضعفاء بشكل عام في تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات وغالبًا ما يكون مهنيو تكنولوجيا المعلومات غير مؤهلين جيدا لتوقع نوع المشاكل التي من المحتمل أن تنشأ[٩١]. وغالبًا ما يفترض، دون مبرر، أن الأفراد سيسهل وصولهم إلى الوثائق الرسمية وسيستطيعون تحميلها، وأن لديهم تاريخ ائتماني أو بصمة مالية رقمية أوسع، أو حتى أن بصماتهم ستكون قابلة للقراءة، وغالبا ما لا يكون الحال كذلك بالنسبة لمن تدور حياتهم العملية حول العمل اليدوي المتواصل.

٤٩ - وفيما يتعلق بسياسة الرفاه الرقمي، تظهر عدة استنتاجات. أولاً، يجب أن يتوفر دائمًا خيار حقيقي غير رقمي[٩٢]. ثانياً، ينبغي أن تكون البرامج التي تهدف إلى رقمنة ترتيبات الرعاية الاجتماعية مصحوبة ببرامج مصممة لتعزيز وتعليم المهارات الرقمية اللازمة وضمان الوصول المعقول إلى المعدات اللازمة وكذلك الوصول الفعال إلى خدمات الإنترنت. ثالثًا، من أجل التقليل من الضرر الناجم عن الافتراضات غير الصحيحة وخيارات التصميم الخاطئة، يجب أن يشترك المستخدمون المستهدفون بنظم الرفاه الرقمي في تصميمها وتقييمها بطريقة تشاركية.

دال - حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دولة الرفاه الرقمي

٥٠ - إن عمليات الرقمنة والدور المتزايد لعملية صنع القرار الآلي من خلال استخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي أمور قد يسرت، في بعض النواحي على الأقل، الانتقال نحو عملية بيروقراطية والابتعاد عن عملية مستندة إلى الحق في الضمان الاجتماعي أو الحق في الحماية الاجتماعية. فبدلاً من أن تكون الدولة مسؤولة أمام المواطن عن ضمان قدرته على التمتع بمستوى معيشي لائق، فقد جرى عكس عبء المساءلة من نواح كثيرة. وتقوم دولة الرفاه الرقمي اليوم في الغالب على الافتراض المبدئي بأن الأفراد ليسوا أصحاب حقوق وإنما مقدمو طلبات، وذلك بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي غالبا. وبهذه الصفة، يجب على الناس أن يقنعوا صانع القرار بأنهم يستحقون الرعاية، وأنهم يستوفون معايير الأهلية، وأنهم قد أوفوا بالالتزامات المطلوبة التي تكون مرهقة في كثير من الأحيان، وأنهم ليست

(٨٩) 'The Digitally Disadvantaged', in Lloyds Bank, *UK Consumer Digital Index 2019 – Key Findings* (London, 2019).

(٩٠) Mary Madden, "The devastating consequences of being poor in the digital age", *New York Times*, 25 April 2019.

(٩١) بيان مقدم إلى المقرر الخاص من قبل نوربرت جانسن (هيئة ICTU، هولندا).

(٩٢) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من رابطة الاتصالات التقدمية، ورابطة الحقوق الرقمية ومسائل الإعلام من أجل الديمقراطية، ورابطة تقديم المشورة للمواطنين باسكتلندا، والشبكة الوطنية لحقوق الحماية الاجتماعية.

لديهم وسائل أخرى لكسب العيش. وإضافة إلى ذلك، يجب القيام بالكثير من هذه الإجراءات إلكترونيًا، بغض النظر عن مهارات مقدم الطلب في هذا المجال.

٥١ - ويشمل الحق في الضمان الاجتماعي[٩٣] الحق في الحصول على المزايا والاحتفاظ بها، نقدًا أو عينيًا، دون تمييز[٩٤]. وفرض المتطلبات التكنولوجية يمكن أن يجعل من المستحيل أو الصعب للغاية على الأفراد الاستفادة من هذا الحق بشكل فعال[٩٥].

٥٢ - ويرتبط الحق في الحماية الاجتماعية ارتباطا عضويا بما تشير إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باعتباره الحق في الحياة بكرامة، الذي تجب حمايته، عند الاقتضاء، باعتماد التدابير الرامية إلى كفالة إمكانية حصول الأشخاص دون تأخير على السلع والخدمات الأساسية، مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى تعزيز الظروف العامة المناسبة وتيسيرها[٩٦]. وينطوي ذلك أيضا على حقوق شتى أخرى، بما في ذلك الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، والحق في الصحة العقلية، والحق في المعاملة بكرامة.

٥٣ - وعلى الرغم من ضرورة أن تصمم نظم الحماية الاجتماعية بشكل عام بما يكفل حماية هذه الحقوق، يتعرض جانب الكرامة للخطر بشكل خاص في سياق دولة الرفاه الرقمي. وتنشأ المخاطر المحتملة في سياقات شتى.

٥٤ - فأولاً، يمكن بسهولة تحويل عملية تحديد الأهلية إلى عملية سؤال وجواب إلكتروني تجعل الأفراد المستضعفين أصلاً في وضع غير مؤات في جميع الأحوال تقريبا.

٥٥ - وثانياً، يمكن أن تجرد الطريقة التي يتم بها صياغة القرارات وإبلاغها من إنسانيتها، وألا تسمح بأي مجال لطرح أسئلة أو للتوضيح على نحو مجد.

٥٦ - وثالثا، يبدو أن دولة الرفاه الرقمي كثيرا ما تنطوي على أشكال مختلفة من الجمود والتطبيق الآلي للقواعد. ونتيجة لذلك، فإن الظروف المخففة من قبيل التأخر عن موعد بسبب التزامات رعاية عاجلة، أو عدم القدرة على فهم مراسلات خطية بسبب إعاقة أو أزمة شخصية، كثيرا ما لا تؤخذ في الاعتبار في سياق يغلب عليه الطابع الرقمي.

٥٧ - ورابعا، كثيرا ما لا تكون الأنظمة الرقمية مصممة للاستجابة بسرعة إما إلى حالات طارئة خطيرة أو التحديات اليومية التي قد يواجهها شخص مسن تم تخفيض استحقاقاته أو إلغاؤها بشكل مفاجئ وغير مفهوم، أو معيل وحيد غير قادر على اصطحاب طفل إلى مرفق رعاية نهارية محلي لأن بطاقة الهوية الرقمية لن تعمل.

(٩٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٩.

(٩٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩ (٢٠٠٧) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، الفقرة ٢.

(٩٥) المرجع نفسه، الفقرات ٢٤-٢٧.

(٩٦) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨) بشأن الحق في الحياة، الفقرة ٢٦.

٥٨ - وخامسا، يمكن أن يكون للطرق التي تُقدم بها الخدمات دلالات مهينة بسهولة، من قبيل إطلاع جمهور أوسع دون داع على حقيقة أن الشخص يعتمد على المزايا، أو فرض فترات انتظار طويلة، أو التنقل في طوابير طويلة.

٥٩ - وسادسا، إن اعتماد تكنولوجيات مختلفة جديدة تلغي العنصر البشري يمكن أن يعزز الكفاءة ويوفر مزايا أخرى، ولكن قد لا يكون بالضرورة مرضيا للأفراد الذين يعانون من حالات ضعف معينة. وكثيرا ما تعمل التكنولوجيات الجديدة وفقا لقانون النسب المتوسطة، وذلك لصالح الأغلبية، وعلى أساس النتائج أو الاحتمالات المتوقعة.

٦٠ - وسابعا، تنطوي الخدمات الرقمية على خطر القضاء، بالكامل تقريبا، على جزء كبير من التفاعل البشري والرحمة اللذيّن قد يمثلا مكونيّن لا غنى عنهما في تزويد بعض متلقي الرعاية على الأقل بالرعاية والمساعدة التي يحتاجون إليها. ومن المرجح جدا أن يكون افتراض وجود حل تكنولوجي دائما لأي مشكلة افتراضا في غير محله في جوانب مختلفة من نظام للحماية الاجتماعية يتسم بالإنسانية والفعالية.

هاء - حماية الحقوق المدنية والسياسية في دولة الرفاه الرقمي

٦١ - إن كون الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من مستويات فحص ورصد ومراقبة شديدة، لا يمثل ملاحظة أصيلة. وفي الستينيات من القرن الماضي، كتب تشارلز رايخ أن المستفيدين من الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة قد تعرضوا للعديد من أشكال الإجراءات والرقابة التي لم تفرض على المواطنين الآخرين ويتم اللجوء إلى تقنين أحوالهم بسهولة كبيرة جدا[٩٧]. وفي عام ١٩٧٥، كتب ميشيل فوكو عن تكنولوجيات السلوك القسرية المستخدمة في المجتمع الحديث من أجل تأديب ومعاقبة الطبقات الأكثر فقرا[٩٨].

٦٢ - وعلى سبيل توضيح سبب عدم تعلُّم هذه الدروس في دولة الرفاه الرقمي، كتبت شوشانا زوبوف أن نظام رأسمالية المراقبة السائد اليوم لم يسبق له مثيل، وذلك ما مكنه من التملص من الطعن فيه بطريقة منهجية لأنه لا يمكن إدراكه بشكل مناسب باستخدام مفاهيمنا الحالية[٩٩]. ويجري حاليا تعزيز هذه المراقبة الخاصة من خلال توجهات في المراقبة الحكومية. وقد وصف جاك بالكين دولة المراقبة الوطنية بأنها سمة دائمة للحكم ستصبح حاضرة في كل مكان في نهاية المطاف مثل الأجهزة المألوفة للدول التنظيمية ودول الرفاه[١٠٠].

٦٣ - وتستخدم التكنولوجيات الرقمية في دولة الرفاه لاستقصاء المستفيدين واستهدافهم ومضايقتهم ومعاقبتهم، ولا سيما الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ومرة أخرى، توضح العديد من التقارير التي تلقاها المقرر الخاص هذه النقطة وتعززها، وتسلط الضوء على عدد من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

(٩٧) Charles A. Reich, 'Individual Rights and Social Welfare: The Emerging Legal Issues', *Yale Law Journal*, vol. 74, No.7 (1965), p. 1245.

(٩٨) Foucault, *Discipline and Punish,* p. 222.

(٩٩) Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism*, p. 14.

(١٠٠) Jack M. Balkin, "The constitution in the national surveillance state", *Minnesota Law Review* (vol. 93, No. 1 (2008).

٦٤ - وأول هذه الشواغل، في سياق استحقاقات ومساعدات الضمان الاجتماعي، يكمن في أن هناك خطر حقيقي من أن يجبر المستفيدون فعليا على التخلي عن حقهم في الخصوصية وحماية البيانات مقابل تلقي حقهم في الضمان الاجتماعي وكذلك الحقوق الاجتماعية الأخرى(١٠١).

٦٥ - ويتمثل شاغل ثان في عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المراقبة العامة والخاصة. وتعتمد سلطات دولة الرفاه بشكل متزايد، سواء إيجابا أو سلبا، على الشركات الخاصة لمراقبة المستفيدين واستهدافهم. ولدى الكيانات الخاصة دوافع مختلفة للمشاركة في نظم المنافع والمساعدة الاجتماعية، وقد يؤدي ذلك إلى تضارب المصالح العامة التي يجب أن تخدمها هذه النظم، والمصالح الخاصة للشركات ومالكيها.

٦٦ - والشاغل الثالث هو احتمال استهداف الفقراء ومضايقتهم بشكل متعمد من خلال التكنولوجيات الجديدة في دولة الرفاه. وعلى نحو ما يبرزه تقرير مقدم إلى المقرر الخاص، فإن الاحتيال في نظام الرعاية كثيرا ما يكون نتيجة للارتباك والتعقيد وعدم القدرة على تصحيح الأخطاء الناتجة عن ذلك(١٠٢). ولكن من المحتمل أن تجد الحكومات تناقضات يمكن مؤاخذة أصحاب الطلبات عليها من خلال الاستخدام المتعمد لقدرة التكنولوجيات الجديدة على الكشف عن الاحتيال أو انتهاكات ''الشروط'' المفروضة على المستفيدين. ومن الجدير بالذكر هنا أن التكنولوجيات الجديدة تتيح ما وصفه جاك بالكين بأنه ''موت فقدان الذاكرة''، أي أن القدرات الجديدة في مجال جمع المعلومات وتخزينها رقميا لفترة غير محددة من الزمن تهيء مستقبلا يمكن فيه الاحتفاظ بثروة من المعلومات ضد شخص ما إلى أجل غير مسمى(١٠٣).

٦٧ - وتشمل الشواغل الإضافية التي تستدعي دراسة أكبر مما يمكن تقديمه في هذا التقرير ما يلي: (أ) آثار حقوق الإنسان المترتبة على الانتقال إلى التنبؤ بالمخاطر بدلاً من إنفاذ انتهاكات القواعد بعد وقوعها(١٠٤)؛ (ب) ومخاطر الربط بين صوامع البيانات الحكومية، وذلك ما يسارع في التفكير في تطبيقه في سياق الرعاية الاجتماعية أكثر من أي مجال آخر في الحوكمة الرقمية(١٠٥)؛ (ج) والتكاليف النفسية والمجتمعية للرصد والمراقبة المستمرين(١٠٦)؛ (د) وتنامي نزوع بعض الحكومات إلى اغتنام الفرص التي تتيحها دولة الرفاه الرقمي لتحاول تغيير السلوكيات الاجتماعية، مثل الأنشطة أو الأفضليات الجنسية، أو نُهج المعاشرة، أو تعاطي الكحول أو المخدرات، أو قرار إنجاب أطفال(١٠٧).

---

(١٠١) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من حكومة المكسيك؛ وفيليب ألستون، المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، بيان بشأن زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الفقرة ٥٧.

(١٠٢) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل نوربرت جانسن (هيئة ICTU، هولندا).

(١٠٣) Balkin, 'The Constitution in the National Surveillance State', p. 13.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٠٥) Reetika Khera, "These digital IDs have cost people their privacy – and their lives", *Washington Post*, 9 August 2018.

(١٠٦) تدل الدراسات التي أجريت مع منظمات المجتمع المدني على أن الشواغل المتعلقة بالوصم والشعور بالاستهداف لها أهمية أكبر من الشواغل المتعلقة بالخصوصية في حد ذاتها (تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من قبل مختبر بيانات العدالة (Lab Justice Data) بجامعة كارديف).

(١٠٧) انظر تحليل فوكو للنظم ذات النظرة الشاملة التي يمكن استخدامها كآلة لتنفيذ تجارب ترمي إلى تغيير السلوك، وتدريب الأفراد وتأديبهم (Foucault, *Discipline and Punish*, p. 203).

واو – مقاومة حتمية مستقبل رقمي فحسب

٦٨ – كثيرا ما تُعرض التكنولوجيات الرقمية بصفة عامة، ولا سيما تلك التي تعتبر أساسية في دولة الرفاه الرقمي، باعتبارها حتمية ولا يمكن مقاومتها في آن واحد. فإذا رغب بلد في أن يكون في طليعة التكنولوجيا المتقدمة للغاية، وإذا أرادت حكومة هذا البلد أن يكون لديها نظام رعاية أكثر كفاءة وتوفيرا ومرونة، وإذا أراد مواطنو هذا البلد كل وسائل الراحة التي تأتي من عدم الحاجة إلى تقديم بطاقة هوية من أجل إجراء معاملات شتى، فلا مندوحة إذن من السعي إلى الانتقال إلى دولة الرفاه الرقمي. ولكن بصرف النظر عن الخيارات التي قد يتخذها المواطنون والحكومات إذا تم إعلامهم بشكل كامل واستشارتهم على نحو كاف، فإن الحقيقة هي أن مثل هذه القرارات كثيرا ما تتخذ في غياب تحليلات متطورة للتكاليف والفوائد. وعندما تجرى هذه التحليلات، فهي تتخذ شكل ميزانيات مالية عمومية تتجاهل ما يمكن تسميته بالموجودات غير المرئية من الناحية المالية التي تستند إليها حقوق الإنسان. وتتم مقايضة جميع القيم من قبيل الكرامة والاختيار واحترام الذات والاستقلال الذاتي وتقرير المصير والخصوصية دون أن تؤخذ في الحسبان في المعادلة الكلية، مما يضمن قطعا اتخاذ خطوات غير كافية لضمان اضطلاعها بدورها في النظم الرقمية الجديدة.

٦٩ – وكثيرا ما يُفترض أنه يمكن على الأقل تبرير بعض من هذه المقايضات على أساس أن الصفقة مجرد مسألة بين الفرد ووكالة حكومية معينة. ولكن هذه الصورة أضحت بشكل متزايد بعيدة كل البعد عن الحقيقة حيث أن الملاءمة التبادلية وتقاسم البيانات والتحقق المتبادل أمور تعمل بشكل منهجي على توسيع مستودعات البيانات التي قد تكون متاحة على شتى المستويات الحكومية. وإذا قدمت ضمانات بعدم وقوع تسرب من صومعة إلى أخرى، فإنها تعتبر وهمية إلى حد كبير نظرًا لأن تغيير الحكومة أو حالة طارئة حقيقية أو متخيلة هو كل ما يلزم لإحداث انهيار جزئي أو شامل للحواجز، بصرف النظر عن مخاطر خروقات البيانات الإلكترونية بسبب القرصنة أو أعطال النظام العادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن افتراض أن العلاقة هي بين الحكومة والمواطنين فقط هو افتراض عفا عنه الزمن أيضا. وتؤدي الجهات الفاعلة من الشركات الآن دورا مركزيا في أجزاء كبيرة من نظام الرعاية، وعندما ينظر إلى قيم حقوق الإنسان غير الملموسة جنبا إلى جنب مع الأشكال الأخرى من رأسمالية المراقبة المتزايدة الامتداد، يمكن افتراض أن تلك القيم تساوي قيمة أسهم شركة مفلسة.

٧٠ – وعلم المقرر الخاص بحالات اتخذ فيها وزراء قرارات حرجة تتعلق بالتحول إلى النظم الرقمية دون إجراء مشاورات، بل وحالات اتخذ فيها مسؤولو الإدارات هذه القرارات دون إجراء أي مناقشات سياسية ذات شأن، على أساس أن هذه الخطوة تشكل مسألة إدارية في المقام الأول، وليس على أساس أنها تنطوي على نهج يمكن أن يحدث تغييرا جوهريا في رقعة واسعة من حقل السياسات الرسمية. ويبدو أحيانا أن هناك افتراضا بأنه حتى لو لم يكن التحرك في اتجاه النظم الرقمية ضروريا في الوقت الحالي، فسيكون حتما ضروريا في يوم من الأيام ومن الأفضل أن يقع التحرك مقدما. وربما يأتي دعم هذه التحركات الاستباقية من مصالح الشركات، ويأتي كذلك من قطاعات الأمن ومكافحة الإرهاب، ولكن لأسباب مختلفة تماما. وينبغي دائما إيلاء الاعتبار بعناية وشفافية للأسئلة التالية: لماذا يحدث الانتقال إلى النظم الرقمية ومتى وكيف ومن أجل من يحدث.

٧١ – وحتى في حالة تقديم تقديرات مفصلة للتكاليف، يبدو من الصعب الوصول إلى الدقة في ذلك. وقد لاحظت هيلين مارجتس أنه لم تنشأ في المملكة المتحدة مثلا أي علاقة سعيدة بين التكنولوجيا

والقطاع العام إلا فيما ندر ويبدو أن كل مشروع تكنولوجي تنفذه الحكومة يكون مصيره التأخر وضعف الأداء وتجاوز الميزانية المقررة[١٠٨]. وثمة مثال آخر هو نظام آدهار لتحديد الهوية في الهند الذي قيل إنه لم يخضع لتحليل مناسب للتكاليف والمنافع قبل تنفيذه[١٠٩] وثار حوله خلاف كبير يتعلق بتقييم التكاليف والمنافع الذي أجري بعد تنفيذه[١١٠].

زاي - دور القطاع الخاص

٧٢ - هناك موضوعان متسقان في هذا التقرير وهما إحجام الكثير من الحكومات عن تنظيم أنشطة شركات التكنولوجيا ومقاومة تلك الشركات بشدة لأخذ حقوق الإنسان في حسبانها بأي شكل منهجي. وحقيقة أن هذا الوضع يترتب عليه أن الكثير من شركات التكنولوجيا تعمل في منطقة خالية من معايير حقوق الإنسان تقريبا تزداد خطورة بسبب حجم الدور الريادي الذي يضطلع به القطاع الخاص في تصميم دولة الرفاه الرقمي وتشييدها بل وتشغيل أجزاء كبيرة منها[١١١].

٧٣ - ومن بين الأمثلة المعروفة، إشراك شركة خدمات الصرف النقدي التابعة لشركة نت ١ وشركة ماستركارد ومصرف غريندرود في توزيع المنح الاجتماعية المرتبطة بنظام تحديد الهوية الذي يستند على البيانات البيومترية في جنوب إفريقيا، والأدوار التي أدتها شركة إنديو (Indue) وشركة فيزا في التجارب الخاصة ببطاقات الخصم غير النقدية في أستراليا، ومشاركة شركة آي بي إم في نظام إدارة المساعدة الاجتماعية في أونتاريو، كندا. وفي التقارير المقدمة إلى المقرر الخاص، لُفت الانتباه أيضا إلى الدور المتزايد الذي يمارسه القطاع الخاص في ألمانيا فيما يتعلق ببرمجيات الإدارة العامة المستخدمة في الخدمات المتصلة بالبطالة والرفاه الاجتماعي ورفاه الشباب[١١٢]؛ واستعانة السلطات المحلية في المملكة المتحدة بشركات خاصة في مجال الحماية الاجتماعية[١١٣]. وعلى النقيض من ذلك، أشير في بعض التقارير إلى تعمد الحكومات المعنية عدم الاعتماد على جهات من القطاع الخاص في أداء أدوار رئيسية في دولة الرفاه[١١٤].

٧٤ - وتناول المقرر الخاص في مواضع أخرى المسائل الناشئة عن خصخصة الخدمات العامة بصورة أعم (A/73/396). غير أنه فيما يتعلق بخدمات الحماية الاجتماعية، يوجد نقص إشكالي حاد في

---

(١٠٨) Helen Margetts, "Back to the bad old days, as civil service infighting threatens United Kingdom's only hope for digital government", The Conversation, 9 August 2016.

(١٠٩) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من مركز حوكمة الاتصالات بالجامعة الوطنية للقانون، دلهي.

(١١٠) Reetika Khera, "A 'cost-benefit' analysis of UID", *Economic and Political Weekly*, vol. 48, No. 5 (February, 2013)؛ و Kieran Clarke, "Estimating the impact of India's Aadhaar scheme on liquid petroleum gas subsidy expenditure", International Institute for Sustainable Development, 16 March 2016؛ و Jean Drèze and Reetika Khera, "Aadhar's $11-billion question", *Economic Times*, blog, 17 February 2018؛ و Anand Venkatanarayanan, "The curious case of the World Bank and Aadhaar savings", The Wire, 3 October 2017؛ و Aria Thaker, "Emails from a World Bank official reveal why India shouldn't brag about $11 billion Aadhaar savings", Quartz India, 10 January 2019.

(١١١) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من حكومة كرواتيا وحكومة إستونيا وحكومة أيرلندا.

(١١٢) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من منظمة رصد الخوارزميات (AlgorithmWatch).

(١١٣) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص من مختبر بيانات العدالة (Data Justice Lab) بجامعة كارديف.

(١١٤) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من حكومة الأرجنتين، وحكومة اليونان، ولويز هومبادج (جامعة أوكلاند).

المعلومات المتعلقة بالدور المحدد لجهات القطاع الخاص ومسؤوليتها المحددة في اقتراح التكنولوجيات الرقمية وتطويرها وتشغيلها في دول الرفاه في مختلف أنحاء العالم. ويرجع غياب الشفافية هذا إلى سلسلة من الأسباب، بداية من وجود ثغرات في قوانين حرية الإعلام وأحكام السرية وتدابير حماية الملكية الفكرية، مرورا بتقاعس الهيئات التشريعية والتنفيذية عن الإلزام بالشفافية، ووصولا إلى عدم التحقيق في هذه الممارسات من جانب الهيئات الرقابية ووسائل الإعلام بشكل عام(١١٥). ويعيق غياب المعلومات بشدة الجهود الرامية إلى مساءلة الحكومات وجهات القطاع الخاص.

حاء – آليات المساءلة

٧٥ – الكثير من البرامج المستخدمة لتشجيع دولة الرفاه الرقمي صممتها نفس الشركات التي تقاوم بشدة التقيد بمعايير حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يُعتمد على هذه الشركات والشركات المنتسبة لها بشكل متزايد في تصميم وتنفيذ أجزاء هامة من برامج الرفاه نفسها. ومن ثم، فمن الواضح أن نقطة الانطلاق للجهود الرامية إلى ضمان اتساق نتائج دول الرفاه الرقمي مع حقوق الإنسان هي ضمان فرض إلزام قانوني على شركات التكنولوجيا من خلال التشريعات الحكومية بأن تحترم معايير حقوق الإنسان الدولية المنطبقة(١١٦).

رابعا – الاستنتاجات

٧٦ – لا يوجد نقص في التحليلات التي تنذر بالمخاطر التي تتعرض لها حقوق الإنسان بسبب المظاهر المختلفة للتكنولوجيا الرقمية، وخاصة الذكاء الاصطناعي. غير أن هذه الدراسات تركز بدرجة هائلة على الحقوق المدنية والسياسية التقليدية مثل الحق في الخصوصية وعدم التمييز وحقوق المحاكمة العادلة والحق في حرية التعبير والإعلام. ودراسات قليلة فقط هي التي رصدت بشكل كاف النطاق الكامل للتهديدات التي يمثلها نشوء دولة الرفاه الرقمي. وتنفق الغالبية العظمى من الدول مبالغ كبيرة للغاية على أشكال مختلفة من الحماية الاجتماعية أو الرفاه، ولا يمكن مقاومة جاذبية النظم الرقمية التي تتيح تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف مصحوبة بتخفيضات في أعداد الموظفين وزيادة الكفاءة والحد من الغش، فضلا عن الشهرة المرتبطة بمواكبة التقدم التكنولوجي. ولا شك أن مستقبل الرفاه سيرتبط ارتباطا كليا بالرقمنة وتطبيق الذكاء الاصطناعي.

٧٧ – غير أن البشرية وهي تسير، ربما سيرا محتوما، نحو مستقبل الرفاه الرقمي، لا بد لها أن تُعدّل مسارها بدرجة كبيرة وبسرعة حتى تتفادى السير كأنها مسلوبة الإرادة فتصطدم بواقع مرير من الرفاه الرقمي. فهذا المستقبل سيكون مستقبلا تستخدم فيه مطابقة البيانات بلا أي قيود للكشف عن

(١١٥) تقارير مقدمة إلى المقرر الخاص من منظمة رصد الخوارزميات (AlgorithmWatch) والمنظمة الدولية لحماية الخصوصية والمجلس الأيرلندي للحريات المدنية.

(١١٦) انظر: Yeung, Howes and Pogrebna, “Artificial intelligence governance by human rights-centred design”؛ و Paul Nemitz, “Constitutional democracy and technology in the age of artificial intelligence”, *Philosophical Transactions A, vol. 376, No. 2133 (2018)*؛ و *Karen Yeung, A Study of the Implications of Advanced Digital Technologies (Including AI Systems) for the Concept of Responsibility within a Human Rights Framework*, MSI-AUT(2018)05 rev (Council of Europe, 22 May 2019).

أدنى مخالفات في سجل المستفيدين من الرفاه ومعاقبة مرتكبيها (ويُتجنب فيه بجد تطبيق هذه التدابير فيما يتعلق بالأثرياء)؛ وتتيح فيه خيارات المراقبة التي تنقح بشكل دائم رصد المستفيدين على مدار الساعة؛ وتفرض فيه على المستفيدين شروط تقوض استقلاليتهم الفردية وقدرتهم على الاختيار فيما يتعلق بالخيارات الجنسية والإنجابية، وخياراتهم المتعلقة بالغذاء والكحول والمخدرات وغير ذلك؛ ويكون من الممكن فيه توقيع جزاءات عقابية شديدة على أولئك الذين يخرجون عن الصف.

٧٨ - وسيجادل البعض بأن هذا التقرير غير متوازن، أو أحادي الجانب، لأن القدر الأعظم من تركيزه انصب على المخاطر وليس على المزايا الكثيرة التي يمكن أن تنبع من دولة الرفاه الرقمي. وتبرير ذلك بسيط. فهناك عدد هائل من المشجعين المتحمسين الذين يمتدحون المنافع، في حين أن القليل جدا هم الذين ينصحون بالتفكير الرصين في الجوانب السلبية. وبدلا من السعي إلى تلخيص التحليل الوارد أعلاه، يجدر إدراج عدد من الملاحظات الإضافية أدناه.

٧٩ - أولا، لا تعد تكنولوجيات دولة الرفاه الرقمي هي النتيجة الحتمية للتقدم العلمي، ولكنها تعكس بدلا من ذلك خيارات سياسية يصنعها بشر. والافتراض بأن التكنولوجيا تعكس نواتج حتمية أو عقلانية وفعالة من الناحية الموضوعية يهدد بهجر مبادئ حقوق الإنسان إلى جانب عملية صنع القرارات الديمقراطية.

٨٠ - ثانيا، إذا سُمح لمنطق السوق باستمرار بأن يطغى، فإنه حتما سيتجاهل اعتبارات حقوق الإنسان ويفرض عوامل دخيلة على المجتمع، كما هو الحال مثلا عندما تشارك نظم الذكاء الاصطناعي في التحيز والتمييز وتقلل من استقلالية الإنسان أكثر فأكثر[١١٧].

٨١ - ثالثا، القيم التي تستند إليها التكنولوجيات الحديثة وتتشكل وفقا لها مختلة حتما بسبب وجود أزمة تنوع على مستويي نوع الجنس والعرق في قطاع الذكاء الاصطناعي[١١٨]. فالذين يصممون نظم الذكاء الاصطناعي عموما، وكذلك الذين يركزون على دولة الرفاه، هم في أغلبيتهم الساحقة من البيض والذكور والأغنياء وأبناء بلدان الشمال. ومهما كان هؤلاء ملتزمين بقيم معينة، فإن الافتراضات والخيارات التي يسهمون بها في تشكيل دولة الرفاه الرقمي سوف تعكس منظورات وخبرات حياتية معينة. والطريقة التي يمكن بها مواجهة هذه التحيزات وكفالة مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان بالقدر الكافي هو كفالة إخضاع الممارسات التي تقوم عليها عمليات إنتاج البيانات ومراجعتها وحفظها لتمحيص فائق الدقة[١١٩].

---

(١١٧) Anton Korinek, "Integrating ethical values and economic value to steer progress in artificial intelligence", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 26130 (Cambridge, Massachusetts, 2019), p. 2.

(١١٨) تشكل النساء ١٥ في المائة من الموظفين العاملين في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي في فيسبوك و ١٠ في المائة في غوغل، ويشكل السود ٢,٥ في المائة فقط من القوى العاملة في غوغل، بينما يشكلون ٤ في المائة منها في كل من فيسبوك ومايكروسوفت (Sarah West, Meredith Whittaker and Kate Crawford, "Discriminating systems: gender, race and power in AI" (AI Now Institute, 2019)).

(١١٩) Rashida Richardson, Jason M. Schultz, and Kate Crawford, "Dirty data, bad predictions: how civil rights violations impact police data, predictive policing systems, and justice", *New York University Law Review* (May 2019).

٨٢ - رابعا، من المرجح جدا أن التحليلات التنبؤية والخوارزميات وأشكال الذكاء الاصطناعي الأخرى ستؤدي إلى إعادة إنتاج وتفاقم التحيزات التي تنعكس في البيانات والسياسات الحالية. ويمكن أن تؤدي أشكال التمييز المتأصلة إلى تقويض الحق في الحماية الاجتماعية للفئات الرئيسية والأفراد. لذلك، يجب بذل جهود متضافرة لتحديد مثل هذه التحيزات وإبطال مفعولها في تصميم دولة الرفاه الرقمي. وهذا بدوره يتطلب شفافية ومساهمات عريضة القاعدة في عمليات صنع السياسات. ويجب أن يكون العامة، وخاصة المتأثرين بشكل مباشر بنظام الرفاه، قادرين على فهم وتقييم السياسات المدفونة بعمق تحت سطح الخوارزميات.

٨٣ - خامسا، تتجه صناعة التكنولوجيا بشدة، في بلدان الشمال خصوصا، ولكن ليس فيها حصرا، نحو تصميم وبيع الأدوات للأغنياء، مثل السيارات التي تسير بدون سائق والسيارات الطائرة والأجهزة الإلكترونية الشخصية المساعدة لرجال الأعمال متعددي المهام. وفي غياب الحوافز المالية والتنظيم الحكومي والضغوط السياسية، فستكرس اهتماما قليلا للغاية لتيسير إنشاء دولة الرفاه التي تأخذ في الاعتبار الكامل إنسانية وشواغل الناس الأقل ثراء في أي مجتمع.

٨٤ - سادسا، حتى الآن لم يوجه سوى اهتمام طفيف، بما يثير الدهشة، للطرق التي يمكن أن تنقل بها التكنولوجيات الجديدة دولة الرفاه إلى وضع أفضل. فبدلا من الهوس بالغش ووفورات التكاليف والجزاءات وتعريفات الكفاءة النابعة من اعتبارات السوق، ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي تحديد الكيفية التي يمكن بها إحداث تحول في ميزانيات الرفاه الحالية أو حتى الموسعة من خلال التكنولوجيا من أجل ضمان مستوى معيشة أعلى للفئات الضعيفة والمحرومة، واستنباط طرق جديدة لرعاية أولئك الذين تُركوا وراء الركب وأساليب أكثر فعالية لتلبية احتياجات أولئك الذين يكافحون لدخول سوق العمل أو العودة إليه. وستكون هذه هي الثورة الحقيقية لدولة الرفاه الرقمي.